



موجز حول الظرفية الاقتصادية للفصل الرابع من 2022 و توقعات الفصل الأول من 2023

من المنتظر أن يحقق النشاط الاقتصادي الوطني نمواً بنسبة 1,4٪، حسب التغير السنوي، خلال الفصل الرابع من 2022 عوض 1,6٪ خلال الفصل السابق. ومن الراجح أن تواصل القيمة المضافة للفلاحة انخفاضها بمعدل 15,9٪ خلال نفس الفترة، بينما ستعرف الأنشطة غير الفلاحية تنامياً بنسبة 3,4٪، مدعومة باستمرار انتعاش أنشطة الخدمات. ومن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي تسارعا في الفصل الأول من عام 2023 ليصل إلى 3,4٪. وسيعزى ذلك إلى انتعاش بنسبة 6,7٪ في القيمة المضافة الفلاحية، باعتماد فرضية عودة الظروف المناخية المواتية خلال نفس الفترة، وتحسن في الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3٪.

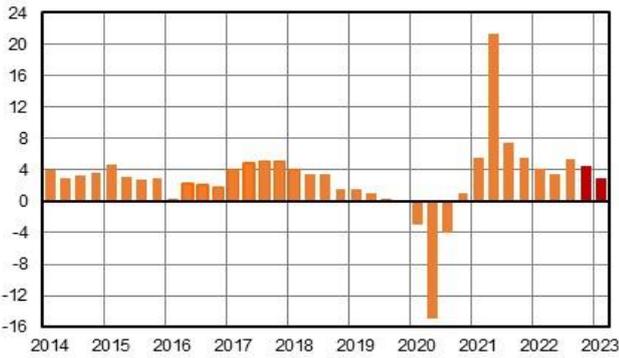
تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي

من المرتقب أن يتأثر الاقتصاد العالمي خلال الفصل الأخير من 2022 بتداعيات التشديد العام والامتالي للسياسات النقدية واستمرار الضغوط المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم. في ظل ذلك، سيشهد النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة تباطؤاً محسوساً بسبب تشديد الحصول على القروض الموجهة نحو الاستهلاك الخاص والاستثمار السكني. وفي منطقة اليورو، سيفقد النشاط الاقتصادي ديناميته بعد ارتفاع بنسبة 2,3٪ خلال الفصل الثالث من 2022، حيث سيؤدي استمرار مستويات التضخم المرتفعة إلى تباطؤ انتعاش الإنفاق الاستهلاكي الذي بدأ في منتصف سنة 2022. كما سيعرف الطلب على الخدمات تراجعاً بعد الانتعاش الذي حققه خلال الفصلين الثاني والثالث وستسجل المؤشرات المتعلقة بالطلبات الجديدة في القطاع الصناعي انخفاضاً حسب نتائج بحوث الظرفية الأخيرة. وبدورها، ستتأثر الاقتصادات الناشئة الكبرى بتباطؤ الطلب الموجه من الدول المتقدمة وتشديد السياسات النقدية، حيث يرتقب أن يتراجع النشاط الصناعي في الصين مع استمرار الصعوبات التي يواجهها قطاع العقار.

في نفس السياق، يرجح أن تتراجع المعاملات التجارية الدولية للبضائع خلال الفصل الرابع من 2022، بسبب انخفاض الطلب والنشاط الصناعي في الاقتصادات المتقدمة. وسيعرف الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب تباطؤاً نسبياً خلال نفس الفترة ليصل نموه إلى 4,5٪، حسب التغير السنوي، عوض 5,4٪ خلال الفصل الثالث من 2022.

وعلى مستوى الأسواق العالمية للمواد الأولية، من الراجح أن تشهد الأسعار تراجعاً خلال الفصل الرابع من 2022، في ظل تقلص الطلب وتخفيف الضغوط على سلاسل الإمدادات وتوحيد تكاليف الشحن البحري. وسيصل سعر متوسط البرميل إلى 86,7 دولاراً خلال الفصل الأخير من 2022، عوض 99,2 دولاراً للبرميل و112,7 دولاراً خلال الفصلين السابقين. كما سيعرف سعر الغاز الطبيعي في أوروبا انخفاضاً أكثر حدة، حيث سيصل إلى 37 دولاراً لمليون وحدة حرارية بريطانية عوض 60 دولاراً لمليون وحدة حرارية بريطانية المسجلة خلال الفصل السابق. وبدورها،

الطلب الخارجي الموجه للمغرب
تغير سنوي ب %



المصدر: OMC : اعداد المندوبية السامية للتخطيط مؤشر البيع، سنة الأساس 100 : 2015

ستشهد أسعار المنتجات الفلاحية تباطؤاً طفيفاً، لا سيما الخاصة بالزيوت، بينما ستحقق أسعار الحبوب زيادة تقدر بنسبة 24,3٪، حسب التغير السنوي. في ظل ذلك وعلى الرغم من التراجع النسبي للضغوط التضخمية على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، ستظل أسعار الانتاج والاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة أعلى من متوسطها لعام 2019 و ستبلغ معدلات التضخم 10,3٪ في منطقة اليورو و 7,4٪ في الولايات المتحدة.

توجه ايجابي للصادرات و ارتفاع مستمر للواردات

من المنتظر أن يحقق حجمي الصادرات والواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً يقدر بنسبة 20,9٪ و 22,1٪ على التوالي خلال الفصل الرابع من 2022، حسب التغيرات السنوية.

ومن حيث القيمة، يتوقع أن تعرف صادرات السلع ارتفاعاً بوتيرة تقدر بنسبة 17٪، خلال الفصل الأخير من 2022 حسب التغير السنوي. ويعزى ذلك بالأساس إلى الصمود النسبي للطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، حيث ستساهم مبيعات قطاع السيارات ب 9,7 نقطة في زيادة إجمالي قيمة الصادرات، مدعومة بمبيعات قطاعي التصنيع والأسلاك، بالموازاة مع انتعاش سوق السيارات العالمي الذي بدأ خلال الفصل الثالث من 2022. كما ستساهم صادرات الفوسفات ومشتقاته، ولا سيما الأسمدة الطبيعية والكيماوية، ب 2,8 نقطة في زيادة قيمة الصادرات، متنوعة بمبيعات المنتجات الكهربائية والإلكترونية بمساهمة بما يقدر ب 0,6 نقطة. وستستفيد المبيعات الخارجية لصناعة النسيج والجلود، ولا سيما الملابس الجاهزة والأحذية، من التأثير الإيجابي لارتفاع الأسعار عند التصدير. بينما ستشهد مبيعات المنتجات الزراعية والغذائية تطوراً متبايناً، حيث ستساهم الأولى سلبياً ب 0,5 نقطة بينما ستصل مساهمة الأخرى الى 1,8 نقطة.

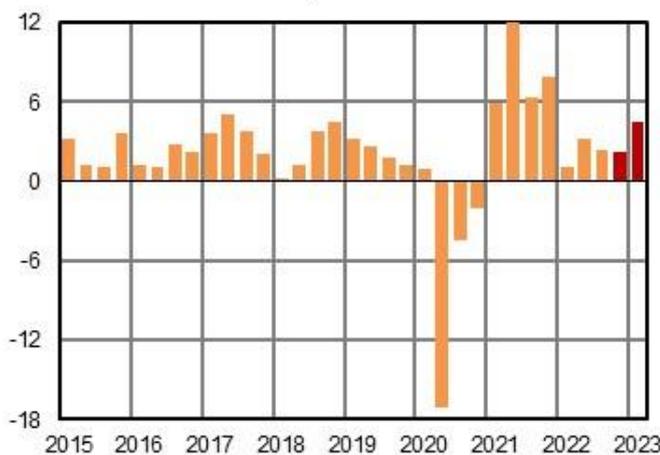
على مستوى الواردات، من الراجح أن يستمر نمو قيمة مقتنيات السلع، خلال الفصل الرابع من 2022 ليصل إلى 36,1٪، في سياق ارتفاع الأسعار عند الاستيراد، حيث ستساهم فاتورة الطاقة ب 12,6 نقطة في زيادة قيمة الواردات. وباستثناء المواد الطاقية، من المتوقع أن ترتفع واردات المنتجات شبه المصنعة، لا سيما منتجات الأمونيا والبلاستيك والكيماويات والورق والكرتون. بالمقابل، ستساهم مشتريات المنتجات الصناعية ب 6,2 نقطة، متنوعة ب واردات المنتجات الغذائية، خاصة القمح والذرة، في ظل انخفاض العرض المحلي. وبدورها، ستعرف واردات المنتجات الاستهلاكية النهائية ارتفاعاً خلال نفس الفترة مدعومة بمقتنيات السيارات وقطع غيارها.

وسيساهم الارتفاع المهم لقيمة الواردات مقارنة بالصادرات، خلال الفصل الرابع من 2022، في تفاقم العجز التجاري و تراجع معدل تغطية الواردات بالصادرات ب 9,4 نقطة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة ليصل إلى 57,7٪.

صمود الطلب المحلي

استهلاك الأسر

تغير سنوي ب ٪



المصدر : المتدريية السامية للتخطيط

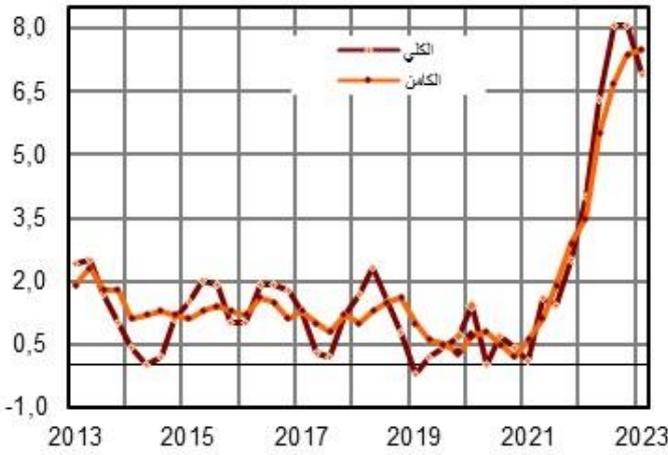
من المتوقع أن يواصل طلب الأسر دعمه للنمو الاقتصادي خلال الفصل الرابع من 2022، على الرغم من تراجعته مقارنة بالفصل الثالث، حيث سيساهم تباطؤ الدخل الناجم عن انخفاض النشاط الفلاحي وارتفاع الأسعار في خفض وتيرة استهلاك الأسر، لتصل إلى 2,2٪ خلال الفصل الرابع، حسب التغير السنوي، عوض 7,9٪ خلال السنة السابقة. وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة، ينتظر أن يزداد لجوء الأسر إلى الديون لتمويل الاستهلاك، لا سيما خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2022، مع زيادة تدفق استهلاك القروض الموجهة نحو الاستهلاك بأكثر من الضعف، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2021. في المقابل، سيعرف الاستهلاك العمومي نمواً يقدر ب 4,7٪، مساهماً ب 0,9 نقطة في النمو الاقتصادي مدفوعاً بارتفاع نفقات التسبير.

وبدوره، سيعرف الاستثمار تباطؤًا خلال الفصل الرابع من 2022، عقب المنحى التصاعدي الذي شهده خلال الفصل السابق. كما ستؤثر توقعات تباطؤ الطلب الخارجي وضعف النشاط العقاري على إيفاق الشركات، حيث ستبني سلوكا أكثر حذرا للتخزين مقارنة بالفصل الثالث. ومن الراجح أن يهيم انخفاض استثمار الشركات قطاع البناء على وجه الخصوص، بينما سيشهد الاستثمار على مستوى المنتجات الصناعية تحسنا، في ظل تنامي تدفق القروض الموجهة للتجهيز بنسبة 29٪ خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2022. وعلى العموم، سيسجل الاستثمار ارتفاعا بنسبة 6,6٪ خلال الفصل الرابع من 2022، بعد زيادة بنسبة 23,5٪ خلال نفس الفترة من سنة 2021.

استمرار ارتفاع أسعار الاستهلاك

يرتقب أن تواصل أسعار الاستهلاك ارتفاعها خلال الفصل الرابع 2022، بنفس الوتيرة المسجلة خلال الفصل السابق، محققة زيادة بـ 8,1٪، حسب التغير السنوي، عوض 2,5٪ خلال السنة السابقة. ويرجع ذلك بالأساس الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 14,1٪ مع تراجع طفيف في أسعار المواد غير الغذائية، لأول مرة منذ الفصل الرابع من 2021، حيث ستسجل نمو يقدر بـ 4,3٪، عوض 4,5٪ خلال الفصل السابق. ومن الراجح أن تظل مساهمة

التضخم الكلي و التضخم الكامن ب %



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

أسعار المواد الغذائية غير الطازجة مرتفعة، لتصل الى ما يعادل 4 نقاط، على الرغم من التراجع الذي ستعرفه أسعار المواد المصنعة من الحبوب وأسعار المواد الخام. في المقابل، ستشهد أسعار منتجات الألبان والبيض واللحوم والزيوت خاصة زيت الزيتون ارتفاعا، خلال الفصل الرابع من 2022، حيث ستؤثر الظروف المناخية الجافة وزيادة تكلفة علف الماشية سلبيًا على الإنتاج المحلي لهذه المواد الغذائية. وستواصل أسعار المنتجات الطازجة ارتفاعها بنسبة 18,3٪ خلال نفس الفترة، مع مساهمة كبيرة لأسعار الخضروات الطازجة ولا سيما البطاطس والبصل.

كما يرتقب ان يحفز تراجع أسعار النفط الدولية تقلص وتيرة تطور أسعار الطاقة، في حين ستتسارع أسعار الخدمات خاصة التعليم وسيستمر ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية بنفس وتيرة الفصل الثالث من 2022، بسبب الزيادات السابقة في أسعار المدخلات وتكاليف الإنتاج.

و على العموم، يتوقع ان يواصل التضخم الكامن الذي يستثني الأسعار المقننة والمواد ذات السعر المتقلب، منحاه التصاعدي ليستقر عند 7,4٪، عوض 6,7٪ خلال الفصل السابق و 2,9٪ خلال نفس الفترة من 2021، مدفوعا باستمرار ديناميكية مكونه الغذائي وارتفاع أسعار الخدمات. و بدوره، ينتظر أن يستقر معدل التضخم الكلي في حدود 6,6٪ وأن يصل التضخم الكامن إلى 5,8٪ خلال 2022، عوض 1,7٪ خلال 2021.

تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية

من المنتظر أن تعرف القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية نموا يقدر بـ 3,4٪ خلال الفصل الأخير من 2022، عقب زيادة متوسطة بلغت 3,6٪ خلال الثلاثة فصول الأولى من السنة. وسيشهد القطاع الثانوي باستثناء الصناعة التحويلية تحولا نحو الانخفاض، بينما سيسجل قطاع الخدمات زيادة بنسبة 5,7٪ حسب التغير السنوي. من المرتقب أن يستمر زخم النشاط في قطاعات النقل والسياحة حيث ستساهم بـ 1,5 نقطة في النمو الاقتصادي، كما ستتسارع القيمة المضافة للقطاع غير القابل للتجارة بعد أن شهد تباطؤًا طفيفًا خلال الفصل الثالث من 2022.

وعلى مستوى الصناعات التحويلية، من المرتقب أن يرتفع النشاط بنسبة 1,9٪ عوض 2,8٪ خلال الفصل السابق. ويُعزى هذا التباطؤ إلى تراجع الطلب المحلي، خاصة بالنسبة للصناعات المتعلقة بالبناء وصناعة المطاط والبلاستيك. كما ستواصل صادرات المنتجات الكيماوية انخفاضها الذي بدأ منذ منتصف 2022 في ظل استمرار ارتفاع أسعارها عند التصدير. ومن المنتظر أن تتأثر الأنشطة الصناعية بارتفاع تكاليف الإنتاج مع تراجع نسبي لصعوبات الإمدادات.

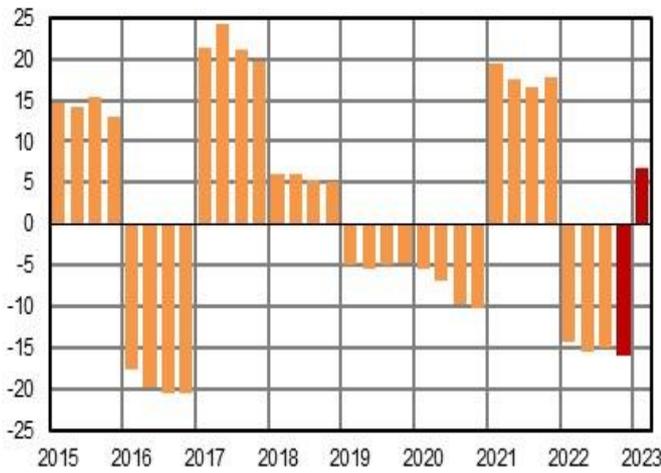
أما بالنسبة للصناعات الدوائية وصناعات معدات النقل وبدرجة أقل، منتجات النسيج فسيعرف انتاجها ارتفاعا، بفضل ديناميكية الطلب حيث ستسجل قيمها المضافة ارتفاعا ب 10,1٪، و 17,4٪ و 5,3٪ على التوالي، حسب التغير السنوي، خلال الفصل الرابع من 2022.

بالمقابل، من المتوقع أن يعرف قطاع البناء انكماشًا بنسبة 3,1٪ خلال الفصل الرابع من 2022، في ظل ضعف ديناميكية الأنشطة العقارية وانخفاض طلب الأسر بالإضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما سيدفع للحد من واردات مواد البناء واستعمال المواد المحلية، ولاسيما الأسمنت الذي ستواصل مبيعاته منحى الانخفاض الذي بدأته في فبراير 2022، حيث سيصل معدل تطورها إلى -11,2٪ خلال الفصل الرابع، حسب التغير السنوي.

كما ستشهد أنشطة الصناعات الاستخراجية تراجعًا، خلال الفصل الرابع من 2022 بنسبة 11,6٪، حسب التغير السنوي، عوض 10,6٪- خلال الفصل السابق، بسبب انخفاض إنتاج المعادن غير الحديدية ولاسيما الفوسفات الخام في ظل استمرار ارتفاع أسعاره عند التصدير. وسيعرف الطلب الموجه من طرف الصناعات التحويلية تقلصًا بوثيرة أقل، في ظل توقعات بتحسين صادرات بعض الأسمدة الفوسفاتية، بعد انخفاض نسبة استخدامها خلال النصف الأول من السنة.

استمرار تراجع النشاط الفلاحي

القيمة المضافة للقطاع الفلاحي
تغير سنوي بـ٪



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

من المنتظر ان تسجل القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية انخفاضًا بنسبة 15,9٪ في الفصل الرابع من عام 2022، عوض زيادة قدرها 17,8٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، حيث أدى انخفاض احتياطات مياه السدود الى تقلص انتاج المحاصيل من الخضر والفواكه الموسمية وزيادة أسعارها الاستهلاكية. بالمقابل، يرتقب ان يحقق الإنتاج الحيواني تطورًا ايجابيًا، مدعوماً على وجه الخصوص بتحسين أنشطة الدواجن، حيث سيعرف إنتاج لحوم الدجاج زيادة بنسبة 2,9٪ في الفصل الرابع من عام 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من 2021. بينما سيستمر تراجع إنتاج الحليب في ظل غلاء الأعلاف الحيوانية التي من شأنها الرفع من نفقات مربّي الماشية ودعم الاستخدام المكثف لواردات الألبان. و سيشهد حجم المقتنيات من الحليب ومنتجات الألبان دون الزبدة و الاجبان زيادة بأكثر من الضعف في الفصل الرابع من 2022، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

وعلى العموم، وباعتبار المعطيات التي تم جمعها حتى نهاية دجنبر 2022 و نتائج التقديرات القطاعية، من الراجح ان يصل النمو الاقتصادي الى 1,4٪، خلال الفصل الرابع من 2022، عوض 1,6٪ خلال الفصل السابق.

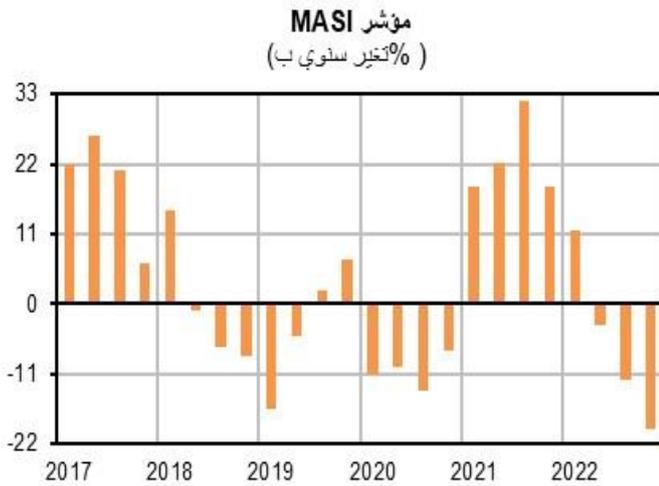
ارتفاع الكتلة النقدية

من المرتقب أن تعرف الكتلة النقدية نمواً بنسبة 5,6٪ خلال الفصل الأخير من 2022، حسب التغير السنوي، عوض 4,1٪ خلال الفصل السابق. ويرتقب ان تزداد حاجيات السيولة البنكية في ظل ارتفاع تداول النقود الائتمانية، مما سيدفع بنك المغرب الى الرفع من حجم تمويله للبنوك. كما يرتقب ان يستمر تباطؤ كل من الأصول الاحتياطية الرسمية، ليصل نموها الى 4٪ و القروض الموجهة للإدارة المركزية، مما سيعكس زيادة المديونية النقدية للخرزينة بنسبة 7,8٪.

ومن الراجح ان تشهد القروض المقدمة للاقتصاد تنامياً متسارعاً خلال الفصل الرابع من 2022، عوض 5,1٪ خلال الفصل السابق. ويعزى ذلك، من جهة، إلى ارتفاع القروض الخاصة بتسهيلات الخزينة بالنسبة للشركات واستهلاك الأسر، ومن ناحية أخرى، إلى عودة ارتفاع قروض الاستثمار للشركات. وكان بنك المغرب قد قام بتشديد سياسته

النقدية من خلال رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 2,5% للمرة الثانية على التوالي خلال 2022. ويأتي هذا الارتفاع في وقت تتواصل فيه الضغوط المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم على المستويين الوطني والدولي. كما من المرجح ان تعرف أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك تعديلا نحو السعر الرئيسي الجديد، مما سيرفع متوسط مستوياتها بمقدار 56 نقطة أساس حسب التغير السنوي. في السياق نفسه، سترتفع الأسعار في سوق سندات الخزينة، مع زيادات قدرها 72 و86 نقطة أساس لمعدلات استحقاق سنتين و10 سنوات. وستشهد أسعار الفائدة على الودائع ارتفاعا بمقدار 10 نقاط أساس في المتوسط. اما على مستوى سوق الصرف الأجنبي، يتوقع ان يسجل الدرهم انخفاضا بنسبة 18,8% و4% على التوالي مقابل الدولار الأمريكي واليورو.

انخفاض حاد في مؤشرات سوق الأسهم



من المنتظر أن يستمر تراجع مؤشرات سوق الأسهم خلال الفصل الأخير من 2022، بوتيرة مهمة. حيث ستسجل مؤشرات البورصة انخفاضا أكثر حدة، بسبب الانخفاض المستمر في أسعار العديد من الشركات المدرجة في البورصة في ظل استمرار تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتباطؤ النمو الاقتصادي الوطني وارتفاع الضغوط التضخمية، و يرتقب أن يشهد مؤشر مازي تراجعاً بنسبة 19,7% حسب التغير السنوي، بعد تقلصه بنسبة 11,9% خلال الفصل الثالث من 2022. كما ستراجع رسملة البورصة بنسبة 18,8% ويعزى ذلك إلى انخفاض قيمة جزء كبير من أسهم الشركات المدرجة في البورصة ولاسيما قطاعات مواد البناء والتشييد والإنعاش العقاري والاتصالات والصناعة الغذائية وخدمات النقل. وفي المقابل سترتفع بشكل طفيف سيولة البورصة على خلفية ارتفاع حجم المعاملات بنسبة 0,2%، حسب التغير السنوي، خلال الفصل الرابع من 2022.

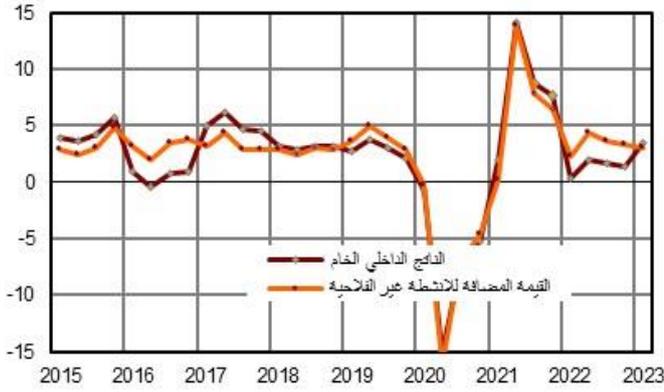
آفاق تطور الاقتصاد الوطني خلال الفصل الأول من 2023

من المنتظر أن تظل آفاق النشاط الاقتصادي العالمي خاضعة للعديد من التقلبات التي ستؤثر على النشاط الاقتصادي سلبي أو إيجابا خلال الفصل الأول من 2023، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية على وجه الخصوص في أوكرانيا، الوضع الصحي في الصين، فعالية واستمرار سياسات دعم الميزانية، وتأثير تشديد السياسة النقدية على الاستهلاك والاستثمار وتقلب أسواق المواد الأولية. ومن المرجح أن يؤدي انخفاض الديناميكية في الطلب المحلي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية والتراجع في طلبات التصدير الجديدة في قطاع التصنيع إلى تقييد المعاملات التجارية العالمية التي من المتوقع أن تتباطأ بوتيرة أكثر حدة خلال الفصل الأول من 2023. وفي ظل ذلك، سيشهد الطلب العالمي الموجه إلى المغرب اعتدالا مع زيادة متوقعة بنسبة 3%، حسب التغير السنوي، عوض 4,1% خلال نفس الفترة من العام السابق. في نفس السياق، يتوقع أن تتباطأ مساهمة الصادرات في النشاط الاقتصادي لتصل إلى 2,4 نقطة عوض 6,9 نقطة خلال الفصل السابق.

وبالرغم من ذلك، يرتقب أن يظهر النشاط الاقتصادي الوطني صمودا باعتماد فرضية عودة الظروف المناخية للموسم الفلاحي نحو منحها الموسمي العادي، حيث ستعرف القدرة الشرائية للأسر توجهها نحو الارتفاع، خاصة في المناطق القروية. مما سيدعم ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 4,5% خلال الفصل الأول من عام 2023، حسب التغير السنوي، عوض 1,1% خلال نفس الفترة من 2022. من ناحية أخرى، سيساهم التشديد المستمر للسياسة النقدية في تباطؤ طلب الشركات وسيشكل استمرار تنامي النفقات العمومية الدعامة الرئيسية للاستثمار. وعلى العموم، سيساهم الطلب الداخلي في زيادة النشاط الاقتصادي ب 3,2 نقطة خلال الفصل الأول من 2023، عوض 0,8 نقطة خلال العام السابق.

على مستوى فروع النشاط، سيظل النمو الاقتصادي خلال الفصل الأول من 2023 رهينا بتحسين الأنشطة الفلاحية المرتبط أساسا بعودة الظروف المناخية المواتية خلال نفس الفترة وباستمرار تعافي أنشطة الخدمات القابلة للتجارة.

الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة غير الفلاحية
تغير سنوي ب %



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وتجدر الإشارة الى ان الموسم الفلاحي 2023/2022 قد عرف عجزا في هطول الأمطار بنسبة 69% خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2022، مقارنة بالفترة نفسها من موسم عادي، لكن عودة التساقطات المطرية خلال شهر دجنبر أدى إلى تحسن طفيف في مخزون السودان وأعاد تطور الموسم الفلاحي إلى مساره الموسمي. أما بالنسبة للأنشطة الثالثية، فمن المنتظر ان تستمر قطاعات الخدمات القابلة للمتاجرة ولاسيما التجارة والسياحة في دعم نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الى نحو 4,6% خلال الفصل الأول من 2023. بالمقابل، يرتقب ان تتأثر أنشطة القطاع الثانوي بتباطؤ الطلب الأجنبي الموجه نحو الصناعات التصديرية والانخفاض المتواصل في أنشطة التعدين والبناء.

وعلى العموم، ستعرف القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية زيادة قدرها 3% حسب التغير السنوي خلال الفصل الأول من 2023. باعتبار ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 6,7%، سيحقق النشاط الاقتصادي نموا بنسبة 3,4% خلال الفصل الأول من 2023، حسب التغير السنوي، عوض 0,3% خلال نفس الفترة من العام السابق.